

## (8) تحديات التنمية فى الثمانينيات ودور منظمة العمل العربية..

قدم المدير لمكتب العمل العربى إلى الدورة التاسعة لمؤتمر العمل العربى التى عقدت فى بنغازى فى مارس / آذار 1981 تقرير حول ( تحديات التنمية فى الثمانينيات ودور منظمة العمل العربية ) .

وبعد مقدمة عن التحديات التى تواجه الانسان العربى ونهج العمل الاقتصادى المشترك الذى أقره مؤتمر القمة العربى الحادى عشر الذى عقد فى عمان فى نوفمبر /تشرين الثانى 1980 انطلق التقرير من تطلعات أطراف الإنتاج خلال السبعينيات وما كان شغلهم الشاغل فى تلك الحقبة . فقد تطلعون إلى تحقيق مجموعة من الأهداف العمالية ، منها : التخطيط الشامل للموارد البشرية ، وخلق سوق عربية موحدة أو مشتركة للعمل ، وإعداد العامل العربى لاستقبال التكنولوجيا المتقدمة ، وتكريس مستويات عربية للعمل ، وإقرار الحريات النقابية.

وحاولت المنظمة أن توظف طاقاتها وأدواتها لخدمة هذه الأهداف ، فركزت على القضايا المركزية للعمل والعمال ، وهى تخطيط القوى العاملة العربية وتنميتها ، وقضايا الانتاجية ، والتدريب المهنى ، وأصدرت - فى سبيل ذلك - مجموعة من اتفاقيات العمل العربية المختصة بتنقل القوى العاملة وتدريبها ( الاتفاقية رقم 2) لعام 1967 بشأن تنقل الأيدي العاملة والاتفاقية رقم (4) لعام 1975 ، بشأن تنقل الأيدي العاملة ( معدلة ) والاتفاقية رقم (9) لعام 1977 بشأن التوجيه والتدريب المهنى .

ولكن هذه الأهداف اصطدمت بالمستجدات والمتغيرات التى أحدثتها حرب أكتوبر /تشرين الأول 1973 وما تلاها من ارتفاع أسعار البترول وتدفق الهجرة الأجنبية ، وغير ذلك من العوامل التى أضعفت سوق العمل العربية.

وتساءل التقرير عن المتغيرات فى الواقع العمالى ، وحددها فيما يلى :

### (1) المتغيرات فى السكان وقوة العمل :

حيث جددت تغيرات ملحوظة فى التركيب العمرى للسكان ، وهبوط نصيب الصناعة من قوة العمل العربية إلى 10 %، وزيادة الاحتياجات النوعية من المهارات نتيجة للتغير فى التكنولوجيا ، وعجز معدلات النمو فى التعليم والتدريب بمستواها الحالى عن مواجهة هذه الاحتياجات.

## (2) تحديات توطين التكنولوجيا :

وذلك نتيجة لأخطاء فى نقل وتوطين التكنولوجيا ، لابد من تصحيحها اذا كانت الثمانينيات ستكون - كما أكد التقرير - حقة لجعل التكنولوجيا ممارسة عربية بما يقلل من التبعية التكنولوجية.

## (3) تحديات التضخم :

وهنا أشار التقرير إلى قلة الاهتمام بالآثار العكسية للتضخم على العمال ، وما حدث من زيادة فى الأسعار لم تجاريها زيادات فى الأجور ، فضلا على تعميق التفاوت فى الأجور بين الأقطار العربية.

## (4) التفاوت الاقتصادى والتموى:

وأصدق دليل عليه ، تدهور فكرة السوق العربية الموحدة ، وغياب فكرة وحدة الموارد البشرية وتميمتها من أجل سد الاحتياجات الكمية والنوعية.

## (5) التحدى الحضارى :

فقد ساهم الإنسان العربى منذ قرون فى صنع الحضارة ، وهو الآن يواجه تحديات حضارية لا يقدر عليها.

ودعا التقرير إلى المحافظة على الذاتية الحضارية للوطن العربى ، والقضاء على مظاهر التبعية ، وتعميق الروح العلمية والموضوعية لدى الإنسان العربى.

وحول دور منظمة العمل العربية فى مواجهة تلك التحديات أو المتغيرات رأى التقرير أن تتحرك منظمة العمل العربية على ثلاثة محاور :

### 1- محور العمل الاقتصادى العربى المشترك:

وتحكم العمل العربى هنا أربع اتفاقيات ( اتفاقية الوحدة الاقتصادية - اتفاقية الصندوق العربى للإئتماء الاقتصادى والاجتماعى - قرار إنشاء السوق العربية المشتركة - اتفاقية رؤوس الأموال العربية ) وتنشط منظمة العمل العربية فى إطار تلك الاتفاقيات ، فى مجال الموارد البشرية وتخطيط القوى العاملة وتوطين التكنولوجيا . وقد حددت المنظمة مجموعة من الأهداف التى تسعى إليها مثل : خلق المهارات ، وتنظيم حركة انتقال القوى العاملة ، وتنظيم قواعد التشغيل ، ووقف تيار هجرة الأدمغة، ورفع الإنتاجية وربطها بالأجور.

### 2- محور تنمية الموارد البشرية:

والسؤال هنا كيف يمكن أن تكون تنمية الموارد البشرية محورا فعالا فى مواجهة تحديات الثمانينيات وخاصة التحديات التى تفرضها المتغيرات السكانية والقوى العاملة، والتحديات

التكنولوجية؟ وهنا اقترح التقرير إنشاء صندوق عربي لتنمية الموارد البشرية ، وتنفيذ مجموعة من المشاريع التعليمية والتدريبية المشتركة في إطار تكامل مخطط مع تقديم الاستثمارات التعليمية والتدريبية إلى الدول العربية كثيفة السكان والمرسلة لقوة العمل.

3- محور تنظيم سوق العمل:

وهنا طالب التقرير بحملة شاملة لتطبيق اتفاقيات العمل العربية المؤثرة في سوق العمل العربية ، ووضع سياسات واضحة للهجرة .